جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أوراق عمل السياسات

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (6)

" أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الاجتماعي بمصر"

أ.د. محرم صالح الحداد

مركز الأساليب التخطيطية

معهد التخطيط القومي

أ. محمد إبراهيم محمد

قطاع التخطيط والمتابعة

وزارة الطيران المدني

مايو 2020

2020

معهد التخطيط القومي INP

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

ملخص

جاءت جائحة كورونا بآثار اقتصادية شديدة السلبية على اقتصادات العالم ككل وما تبعه من آثار اجتماعية أثرت بالسلب على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وهذه الآثار لا تميز الحدود الوطنية أو القدرات البدنية أو المستويات الاجتماعية والاقتصادية. ولقد طالت تلك الجائحة المجتمعات النائية، والمناطق الحضرية، والساسة، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، والمشاهير. ولاشك أن هذه الجائحة تشكل تهديدًا شديداً لكل المجتمعات في كل مكان. لكن من الواضح أن بعض الشرائح ستتحمل العبء الأكبر من آثارها، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على شبكات الأمان الاجتماعي ودورها الحيوي في تلافي آثار تلك الجائحة.

المقدمة

تعرضت البشرية على مدى تاريخها القديم والحديث لعدد من الأوبئة التي كانت سببا في خطف أرواح ملايين من البشر والتي كانت أعدادهم قد فاقت كثيراً أعداد أقرانهم الذين قتلوا في حروب عسكرية وذلك بسبب ضعف الآليات الإدارية والتعليمية والصناعية، وهشاشة النظام الصحي وانتشار الممارسات الاجتماعية غير السليمة في الفترات الزمنية التي وقعت بها تلك الأوبئة.

واليوم ومع الكابوس الجديد (كورونا) الذى يضرب بوطأة شديدة قلب حضر العوالم الجديدة والقديمة، يتخطى المعارف والحداثة والتكنولوجيا والأنظمة الصحية في العديد من الدول المتقدمة، ينشر الرعب في أوروبا قبل أفريقيا، تلهث النظم السياسية الكبرى في البحث عن مخبأ منه لكن بلا جدوى، يضرب التحالفات القديمة بين الدول التي تبحث عن مهرب لنفسها، يعيد النظر في نجاعة حلول النظم الاقتصادية والاجتماعية، ويوجهنا إلى ضرورة التفكير في نظم اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة وإنسانية وعقلانية.

فيروس (كورونا) ذو كلفة اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمى، خاصة في ظل الاقتصاد المعولم الذى نعيش في ظلاله اليوم، لذا فإن التأثيرات الاقتصادية بالطبع سوف تختلف من دولة إلى أخرى، لكن لن تنجو دولة من تأثيره.

وإن ما يزيد من صعوبة عملية تقييم الأثر الاقتصادي لفيروس (كورونا) وبعد مرور ما يقرب من أربعة أشهر على بداية انتشاره هو طيف الشكوك حول المدى الزمنى لاحتواء الفيروس، فغالباً ما يكون الاقتصاديون أكثر

قدرة على بناء نماذج لدراسة تأثير الفيروس بعد السيطرة عليه ودراسة مواصفات ومؤشرات القطاعات الاقتصادية المختلفة واتجاه تطورها بسبب معدل الانتشار السريع للفيروس و القفزات التي يقوم بها من بؤرة لأخرى تصعب من عملية تقييم الأثر الاقتصادي، ناهيك عن أن تصاعد معدلات الخوف ستكون لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد على المدى الطويل.

أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية السلبية فهى ليست خافية على أحد، فالحجر الصحي، وإغلاق أنشطة الأعمال غير الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير خاصة في دول العالم الأول، وارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية مع صعوبة الحصول عليها، علاوة على ارتفاع التكاليف الطبية، كل هذا يؤثر سلباً وبشدة على ملايين البشر الأمر الذى يعظم من دور شبكات الأمان الاجتماعي في التعامل مع الأزمة.

وتعرف شبكات الأمان الاجتماعي[1] بأنها مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات وتحرير الإنسان من العوز والحرمان والحاجة، والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية سواء كانت من صنع الإنسان: كالأزمات المالية والانحسار الاقتصادي وسلبيات العولمة، أو الكوارث الطبيعية: كالجفاف والقحط والأوبئة، وبذلك يكون الأمان الاجتماعي داعماً للاستقرار والتماسك الاجتماعي لأي بلد، بل وعاملاً مساعداً في تحقيق التوازن بين كامل مكونات وشرائح المجتمع، و يسعى الأمان الاجتماعي إلى تحقيق الاستقرار الحياتي الفردي أو الأسري أو الجماعي عبر عدد من العمليات بهدف:

1. الوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي للدولة بسبب المشاكل الاقتصادية، والعوامل السلبية المصاحبة للعولمة مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي.
2. إشباع الحاجات الأساسية لأعضاء المجتمع؛ والذي بدوره سيؤدي إلى مزيد من التماسك، وذلك من خلال:
   - إتاحة القروض والتسهيلات.
   - تطوير أوضاعها التعليمية والتدريبية.
   - حماية الفئات الضعيفة منها وذوي الاحتياجات الخاصة.

[1] شبكات الامان الاجتماعي للدكتور عبدالله الترهونى – نوفمبر 2019

3. دعم القيم الإيجابية في المجتمع والتي تضمن الاستقرار الاجتماعي كالقيم الدينية، وقيم التكافل، والتأكيد على دور الأسرة ضمن هذه القيم.

1. تقييم آثار فيروس (كورونا) على الاقتصاد العالمي

توجد العديد من الرؤى والتقييمات حول الخسائر المحتملة للاقتصاد العالمي جراء انتشار فيروس (كورونا)، وتخضع تلك التقديرات لسيناريوهات مختلفة يتوقع من خلالها الاقتصاديون وخبراء الفيروسات الآثار المترتبة، من خلال دراسة مسارات انتشار المرض ومدى استجابة النظم الصحية المختلفة. وفي الغالب تخضع تلك التقييمات لتحليلات نماذج الاقتصاد (الإحصائية) التي تعمل على ربط عدد كبير من المتغيرات، والخسائر المتوقعة على الاقتصاديات العالمية.

وتشير أحد تلك التقديرات في صحيفة "بلومبرج" إلى أن الخسائر المحتملة للفيروس قد تصل إلى 2.7 تريليون دولار في حال وصل العالم لمرحلة من التفشي الواسع للفيروس.[1]

وتعمل تلك النماذج الاقتصادية لقياس تأثير الفيروس على حساب ثلاثة أنواع من التكاليف التي تتشكل جميعها في حالات انتشار الأوبئة وهي:

1. **التكاليف والخسائر المباشرة للفيروس:** بمعنى التكلفة على المنظومة الصحية في البلاد التي يتفشى فيها، والاجراءات الاحترازية التي تتخذها الحكومات، سواء عبر ضخ المزيد من الأموال في النظام الصحي، أو تكلفة استيراد أجهزة جديدة، وزيادة عدد أسرة الرعاية في المستشفيات، وتكاليف أجور العاملين في المنظومة في تلك الأوقات، وعلى الرغم من ضخامة تلك التكاليف كرقم مطلق، فإنه لا يقارن بالتكاليف غير المباشرة لانتشار الوباء.
2. **التكاليف أو الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالأوبئة:** وتتمثل في تكلفة تراجع الإنتاج والاستهلاك الاقتصادي على المستوى المحلى، نتيجة تأثير الفيروس على تراجع النشاط الاقتصادي ككل في تلك الدول، والإغلاق الواسع للمصانع كما حدث بالصين من أجل احتواء الفيروس، والتأثيرات المباشرة على قطاعات السياحة والنقل، التي تأثرت كلياً بسبب غلق حركة الطيران أمام انتقال الأفراد، حيث

[1]Tom Orlik , report on Bloomberg website ; http://bloom.bg/33o8cQS

يسهم قطاع السياحة مثلاً بما يقرب من 10% من الناتج المحلى العالمي، فعلى سبيل المثال يمثل السياح الصينيون أكبر مجموعة سياحية في العالم حيث يسافر ما يقرب من 150 مليون صيني للخارج من أجل السياحة والعمل والدراسة، وينفقون ما يقرب من 258 مليار دولار، وهو ضعف الرقم الذى ينفقه السياح الأمريكيون.[1]

3. **الخسائر أو التكاليف الناتجة عن عولمة الإنتاج:** فمن شأن التعطل الذي حدث للقطاع الصناعي في الصين، والذي بدأت الصين التعافي منه في منتصف مارس 2020 بفعل السيطرة على الفيروس داخليا، من شأنه أن يرفع التكلفة خاصة على الدول المرتبطة بسلاسل التوريد الصينية. من هنا يمكن النظر للتأثيرات المحتملة على بقية دول العالم من النماذج الاقتصادية التي تربط بين معدل النمو الاقتصادي في الصين، وفي دول اخرى من العالم.

ولكن قبل ذلك يمكننا أن نلحظ الأهمية الكبرى لسلاسل التوريد الصينية في العالم الحالي إذا نظرنا لمؤشر **جروبيل لويد Grubel–Lloyd index** الذى يقيس التداخل الدولي بين السلع الوسيطة والمنتجات النهائية في قطاعات التصنيع المختلفة، يتضح من هذا المؤشر مدى تداخل الصين في الاقتصاد العالمي، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح فإن هذا يعنى تداخلا أكبر.[2]

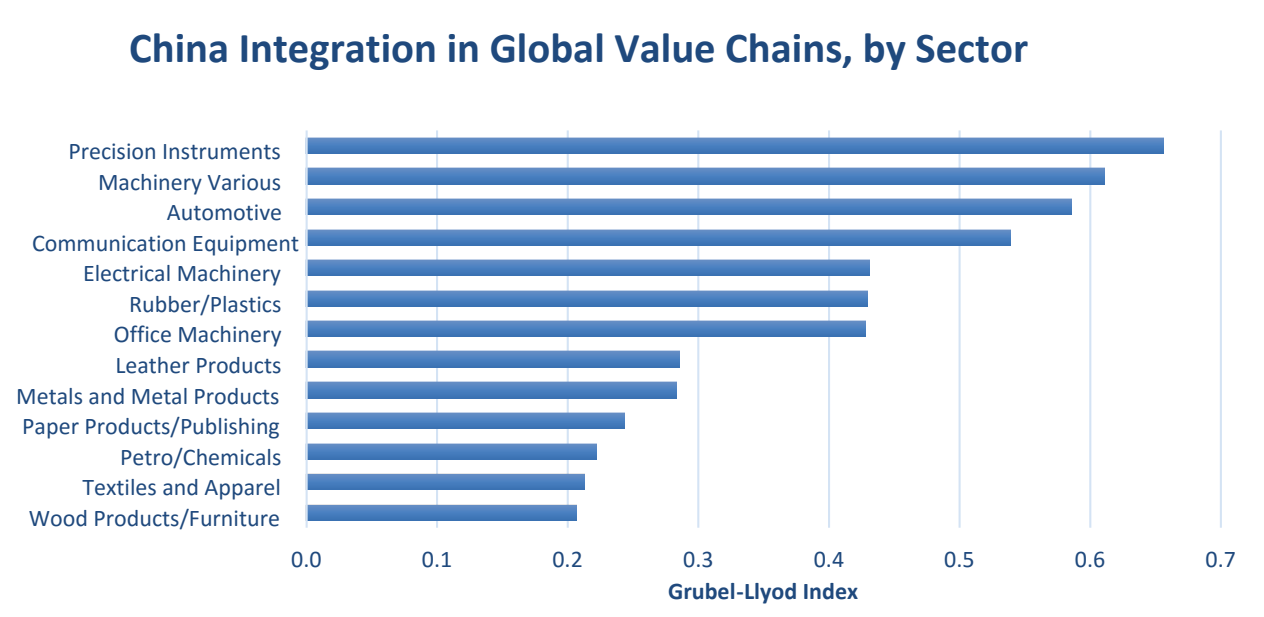

[1]Sherisse Pham, report on CNN; http://cnn.it/2QmPGDm

[2]https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditcinf2020d1.pdf

يعنى ذلك أن أي تعطل في سلاسل الإنتاج الصينية من شأنه تعطيل مصانع أخرى في العالم في صناعات مختلفة تعتمد على استيراد مدخلات إنتاج أو سلع وسيطة من الصين. ويوضح نموذج تفسيري طوره اقتصاديو معهد البحوث الاقتصادية في ميونخ، أن كل تراجع بنسبة 1% في معدل النمو الصيني سيؤدى إلى تراجع معدلات النمو في ألمانيا بـ 0.6% وتتزايد احتمالية الضرر بمدى الارتباط بالاقتصاد الصيني وبقدر الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية. لذلك سنجد أن أكثر الدول تضرراً كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد بشكل كبير على تصنيع أجزاء من منتجاتها في الصين، وسوف تسهم تلك الخسائر بفعل العولمة المتزايدة منذ الثمانينات لسلاسل التوريد والإنتاج في العالم في تعظيم خسائر الاقتصاد العالمي ككل، أيضا الوزن الكبير لقطاع الخدمات في الاقتصاد الدولي سيزيد من صعوبة تعافي الاقتصاد بعد السيطرة على المرض.

وإذا كانت الاقتصادات الكبرى في العالم سوف تتأثر بشكل أكبر في المطلق، فإن الدول النامية هي الأخرى سوف تتأثر خاصة فيما يتعلق بمصادر الدخل الأجنبي لتلك الدول، فعلى سبيل المثال نجد أن العديد من القطاعات في مصر قد تأثرت بالسلب مثل السياحة والنقل والسفر وتحويلات العاملين بالخارج ومصادر الدخل الريعية ورسوم التجارة الدولية (قناة السويس– مثالاً).

2. معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات[1]

أصبحت مراقبة آثار فيروس كورونا واحتواؤها وتخفيف حدتها على رأس الأولويات .ويمكن أن تساعد الاجراءات الحاسمة التي تتخذها السلطات الصحية والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية والرقابية في الوقت المناسب على احتواء تفشي الفيروس وموازنة الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة.

وقد اتُخذت في الأيام القليلة الماضية خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح، ولكن لايزال ينبغي القيام بالمزيد . فمع انتشار الفيروس في أنحاء العالم، تصبح الاجراءات الحاسمة والمنسقة أمرا أساسيا لتأمين استقرار الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، وتعزيز الثقة، ودرء أية آثار اقتصادية عميقة وطويلة الأمد.

[1]https://annabaa.org/arabic/economicreports/22559

كما ينبغي أن تعمل البنوك المركزية على دعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية، وضمان تدفق الائتمان، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية.

- ينبغي أن توفر البنوك المركزية السيولة لدعم أداء الأسواق وتخفيف الضغوط الواقعة على أسواق التمويل الرئيسية، من خلال عمليات السوق المفتوحة، والتوسع في الإقراض لأجل، وغير ذلك من الاجراءات مثل عمليات الشراء المباشر وتسهيلات إعادة الشراء. **قام البنك المركزي المصري بخفض سعر الفائدة بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى9.25% على الإيداع لليلة واحدة، و 10.25% على الإقراض لليلة واحدة.**
- سيؤدي التيسير النقدي إلى دعم الطلب والثقة مع تخفيض تكاليف الاقتراض على الأسر والشركات، فبالإضافة إلى إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة، يمكن توفير دفعة تنشيطية. **قام البنك المركزي المصري بتوفير حزمة تمويلية ب100 مليار جنيه لدعم مؤسسات المال والأعمال والتي يستفيد منها العديد من القطاعات.**
- ينبغي أن تقدم الحكومات دعما كبيراً للمتضررين من الأفراد والشركات: فتقديم مساعدات لدعم الأجور في مؤسسات الأعمال المتأثرة بعمليات الغلق يمكن أن يساعد في منع حالات الإفلاس المتتالية وعمليات تسريح العمالة الكبيرة التي ستكون لها آثار ممتدة على التعافي في المستقبل، كما ستولِد أثراً سلبياً على الطلب الكلي. ومن الممكن أن تساعد التحويلات النقدية للأسر منخفضة الدخل في دعم الاستهلاك والحفاظ على الحد الأدنى لمستويات المعيشة. **جدير بالذكر قيام البنك المركزي المصري بمنح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين لسداد الرواتب والالتزامات المتعلقة بالأنشطة السياحية.**
- سيؤدي التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا إلى إضعاف قدرة المقترضين على خدمة ديونهم، وتقليص مكاسب البنوك، مما قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار بسلامة البنوك واستقرارها: وينبغي تشجيع البنوك على ممارسة المرونة التي تتيحها القواعد التنظيمية القائمة وإعادة التفاوض بحذر على شروط القروض الممنوحة للمقترضين الواقعين تحت ضغوط. **قام البنك المركزي المصري بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد لمدة 6 أشهر مع عدم تحصيل عوائد أو غرامات إضافية على التأخر في السداد، حيث بلغ إجمالي القروض غير الحكومية حتى ديسمبر**

2019، لكل من القطاع الصناعي 432.1 مليار جنيه، و389.7 مليار جنيه للقطاع العائلي، و353.5 مليار جنيه للقطاع الخدمي، و145.3 مليار جنيه للقطاع التجاري، أما القطاع الزراعي فقد بلغ إجمالي القروض 26.3 مليار جنيه.

ينبغي أن تعجل سياسة المالية العامة بتوفير دعم كبير للمتضررين من الأفراد والشركات أثناء هذه الجائحة . ورهنا بتطور طبيعة الجائحة، قد يكون من الضروري تنفيذ دفعة تنشيطية إضافية من المالية العامة للحيلولة دون حدوث ضرر اقتصادي يستمر لفترة طويلة.

- سيساعد إجراء دفعة تنشيطية مالية واسعة النطاق على دعم الطلب الكلي: وستكون الخيارات المتاحة في هذا الصدد – بما في ذلك إعطاء دفعة للاستثمار أو إجراء تخفيضات ضريبية في الاقتصاد ككل– مرهونة بتطور طبيعة الصدمة ومدى توافر الحيز المالي اللازم. **قامت وزارة المالية المصرية بتقسيط الاستحقاقات الضريبية بالإضافة رفع الحجز الناتج عن الربط لعدم تقديم الطعن في الموعد القانوني المحدد، فور سداد الممول المحجوز عليه سواءً في «ضريبة الدخل أو القيمة المضافة»1٪ من قيمة أصل الضريبة المتنازع عليها، مع فتح باب الطعن من جديد، وسيتم رفع الحجز أيضًا الناتج عن المديونية واجبة الأداء فور سداد الممول 5٪ من قيمة أصل الضريبة واجبة الأداء وتقسيط باقي المديونية على مدة لا تقل عن عامين.**
- **قامت وزارة المالية المصرية بتقديم اعانة مالية قدرها 1500 جنيه على مدى ثلاثة اشهر بواقع 500 جنيه كل شهر للعمالة الغير منتظمة والتي يبلغ عددها في حدود المليون ونصف مستفيد.**

أبدى صندوق النقد الدولي استعداده لتعبئة طاقته الاقراضية البالغة تريليون دولار من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة جائحة كورونا، وتكاليفها الانسانية والاقتصادية والمالية واسعة الانتشار : وفي الوقت الحاضر، هناك عدد كبير من البلدان الأعضاء معرض للخطر ويحتاج إلى الدعم بسبب ضعف النظم الصحية، والتعرض لصدمات كبيرة في معدلات التبادل التجاري، وانتشار التداعيات المالية في الأيام القليلة الماضية .

- يستطيع صندوق النقد الدولي استخدام مجموعة أدواته المرنة المخصصة لمواجهة الطوارئ، فلديه" أداة التمويل السريع (RFI) " و "التسهيل الائتماني السريع (RCF) " لمساعدة البلدان التي تواجه احتياجات

ملحة في موازين مدفوعاتها. وتُتاح "أداة التمويل السريع " لجميع البلدان الأعضاء، بينما يقدم "التسهيل الائتماني السريع" قروضا بشروط ميسرة تتمثل في سعر فائدة صفري للبلدان المؤهلة للاستفادة من موارد " الصندوق الإنمائي للنمو والحد من الفقر" (PRGT) ، وذلك دون الحاجة إلى الدخول في برنامج كامل مع الصندوق في أي من الحالتين . ومن خلال هذين التسهيلين، يمكن تقديم دعم في حدود 50 مليار دولار لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. **دخلت الحكومة المصرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة تمويل مالية لدعم جهودها في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد ولمساعدة الاقتصاد المصري في الحفاظ على مكتسبات نجاح برنامجها الاقتصادي.**

حقيقةً لقد كان أداء الحكومة المصرية في التعامل مع الأزمة على درجة عالية من الاحترافية والمرونة، حيث كان لحزمة الإجراءات الاستبقابية التي تنوعت ما بين مالية ونقدية الأثر الإيجابي في الحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادي و تلافي آثار تداعيات الأزمة إلى حد بعيد.

3. شبكات الأمان الاجتماعي ونماذج من مبادرات دولية للتعامل مع الأزمة[1]

لا يميز فيروس كورونا بين منطقة وأخرى في العالم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعندما تستعر الأزمات وتطال نيرانها الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية تشكل درعاً واقياً لها. وقد حدا هذا بالفعل بنحو 126 بلداً إلى استحداث سياسات للحماية الاجتماعية وسوق العمل أو تكييفها في إطار الاستجابة لفيروس كورونا. ولكن في الكثير من بقاع العالم، تظل مظلة هذه البرامج محدودة– لاسيما حيثما تشتد إليها الحاجة.

1.3 تقديم المعونات الاجتماعية لمساعدة المجتمعات على تجاوز هذه الجائحة

فالحجر الصحي، وإغلاق أنشطة الأعمال غير الأساسية، وارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية مع صعوبة الحصول عليها، علاوة على ارتفاع التكاليف الطبية، يؤثر سلبا وبشدة على ملايين البشر.

[1] www.worldbank.org

بالنسبة للبلدان التي تفشى فيها الفيروس بالفعل، من الأهمية بمكان توسيع شبكات الأمان الاجتماعي حتى تقدم المزيد من المساعدات النقدية بوتيرة أسرع أو تحويلات نقدية أكبر للمستفيدين الأصليين والجدد. **فالفلبين،** على سبيل المثال، طرحت خمسة برامج نقدية جديدة إلى جانب برنامجها الوطني للتحويلات النقدية المشروطة المعروف محليا باسم "بانتاويد".

كما يتعين على البلدان أن توسع شبكات الأمان لتشمل فئات بعينها أصبحت معرضة للخطر، منها المتضررون في قطاعات معينة، مثل العاملين في قطاع السياحة، من خلال تعويضهم بمبالغ نقدية عن فقدان دخلهم. على سبيل المثال، تقدم **إيطاليا وكوريا الجنوبية** دعما للدخل في شكل كوبونات أو بدلات لرعاية الأطفال. وتشمل برامج أخرى للمساعدات الاجتماعية لدعم المشردين، كما هو مخطط في **أسبانيا؛** والدعم المقدم لشركات المرافق من أجل إلغاء رسوم الخدمات الأساسية، كما يحدث في **السلفادور؛** وبرامج إسقاط الديون والتزامات مالية أخرى، مثل **بوليفيا.**

أسرعت مجموعة البنك الدولي إلى تعبئة حوالي 160 مليار دولار لإتاحتها على مدى الخمسة عشر شهرا القادمة في بلدان العالم الأشد فقرا للمساعدة في التصدي لأزمة كورونا. في **باكستان،** تقديم 25 مليون دولار في شكل تحويلات نقدية طارئة لحوالي أربعة ملايين شخص في إطار شبكة الحماية الوطنية المتمثلة في برنامج **بينظير** لدعم الدخل. وستساعد هذه المعونة الإضافية للمعدمين في تفادي اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية، كتقليص استهلاك الغذاء أو الاضطرار إلى بيع أصولهم الحيوية، فضلا عن المساعدة في حماية رأس المال البشري. وهناك 12 مليون دولار أخرى للمساعدة في تمويل تقديم الاحتياجات الغذائية الأساسية لنحو 40 ألف شخص ممن هم تحت الحجر الصحي، أو لا يمكنهم التحرك بحرية لمدة 6 أشهر. وفي **طاجيكستان،** سيقدم نظام المساعدات الاجتماعية الموجهة تحويلات نقدية محددة بإطار زمني لتأمين الغذاء للأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن العامين؛ وهذا من شأنه أن يساعد في تخفيف آثار ارتفاع أسعار الغذاء وحماية النظام الغذائي للأطفال.

2.3 حماية مصادر الرزق من خلال الحفاظ على الوظائف أو استعادتها

نتوقع ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة والبطالة الجزئية نتيجة تفشي فيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، يتنبأ محللو القطاع الخاص بالفعل بآثار أكبر وصدمات في الوظائف إذا لم تكن هناك استجابات قوية على صعيد السياسات العامة.

وللمساعدة في التخفيف من آثار هذه المخاطر على المدى القصير، تستطيع الحكومات أن تقدم منحا لمرة واحدة لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة على البقاء أو العودة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، فضلا عن تقديم الدعم لشركات القطاع الخاص للحد من تسريح العمالة. فالحكومة **الكورية**، على سبيل المثال، ستمول بما يعادل ثلثي الأجر لمساعدة أرباب العمل على عدم التخلي عن العمال أثناء الهبوط الحاد في الإيرادات أو تراكم المخزون خلال تفشي العدوى؛ وقدر هذا بحد أقصى 66 دولاراً للعامل في اليوم. وتسلك **ماليزيا** نهجاً مختلفاً إزاء خلق الوظائف في السياحة وقطاعات أخرى تضررت، من خلال تقديم ما يقرب من 100 مليون رينغت ماليزي (23 مليون دولار أمريكي) لصندوق تنمية الموارد البشرية على أساس منح. وهذا سيمول 40 ألف عامل آخرين[1].

3.3 سياسات واجراءات الحكومة المصرية[2]

سعت وزارة التضامن الاجتماعي للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا سواء في مجال الحماية الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال مجموعة من السياسات والاجراءات، والتي تمثلت في:

السياسات:

1. مد شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل أعداداً إضافية من الأسر الأكثر فقراً والفئات الأولى بالرعاية والأكثر عُرضة للتأثر بالأزمة، ومثال على هذه الفئات العاملين في القطاع غير الرسمي والمسنين وأصحاب المعاشات والأطفال فاقدي الرعاية الاجتماعية والسيدات المعرضات للخطر وذوي الإعاقة وسكان المناطق العشوائية والريفية النائية.

[1] www.worldbank.org

[2] مجلس الوزراء المصري

2. تأمين صرف المعاشات وميكنة عمليات الصرف والمساهمة في تغطية القرى المعزولة بالتغذية اللازمة وأدوات التعقيم والنظافة، والتوسع في حملات التوعية المجتمعية وبصفة خاصة في المناطق الريفية والعشوائية.
3. ميكنة أغلب عمليات الاستعلام والتظلم للأسر المستفيدة أو المجمدة تحت مظلة برامج الدعم النقدي.
4. تقوم الوزارة في الوقت الحالي بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية لبدء برامج ابتكارية للتوسع في المشروعات الغذائية والإنتاج الحيواني لتأمين الحد الأدنى للغذاء للأسر في الفترة القادمة ومشروعات سلاسل القيمة التي يمكن أن تفتح فرص عمل من المنزل للسيدات والشباب حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج.

الإجراءات:

1. تعمل الوزارة على جمع البيانات اللازمة عن العمالة غير المنتظمة وإنشاء قاعدة بيانات للتوسع في تغطية تلك الفئات بمظلة الحماية التأمينية اللازمة خاصة في تلك الأوقات.
2. التنسيق مع الوزارات المعنية والجمعيات الأهلية المساهمة في تجهيز أماكن العزل الطبي سواء كانت مدن جامعية أو مراكز شبابية أو غيرها وتوفير مستلزمات المعيشة والمفروشات والوجبات اليومية للمرضى والمخالطين.
3. تعقيم وتأمين مؤسسات الرعاية وإمدادها بسبل النظافة والتعقيم اللازمة وإيلاء اهتمام خاص لمؤسسات المسنين، وتنظيم صرف المعاشات والدعم النقدي مع تأمين المواطنين من مخاطر التكدس والاختلاط في أماكن الصرف.

الإشادات الدولية:

بصدق نستطيع أن نقول بأن تعامل مؤسسات الدولة المصرية مع أزمة فيروس كورونا، تميز بما يمكن وصفه بأنه إدارة رشيدة و"أداء استباقي" رائع، كان مثار إشادة المنظمات الدولية.

وجاءت **الإشادة الأولى** من مجتمع المؤسسات والمنظمات الدولية للاقتصاد المصري من جانب صندوق النقد الدولي، الذي توقع أن تكون مصر الدولة العربية الوحيدة التي تحقق نموا اقتصاديا خلال 2020 في ظل

تداعيات انتشار فيروس «كورونا»، واصفا الإجراءات التي اتخذتها مصر للحد من آثار جائحة فيروس «كورونا» المستجد بالـ «حاسمة» تدعمها حزمة تحفيز شاملة تشمل احتواء انتشار الفيروس وكذلك تدابير نقدية ومالية قوية.

وكانت **الإشادة الثانية** من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية من أجل السيطرة على انتشار جائحة كورونا والتخفيف من تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية، معتبرا أنها تُعد مثالا على القيادة والتحرك المبكرين من أجل كبح انتشار فيروس كورونا والسيطرة عليه؛ وإعداد الشعب والاقتصاد ضد تبعاته وذلك وفق لبيان الأمم المتحدة الصادر في 16 ابريل 2020 ، وأشار **جوتيريش** إلى أن الإجراءات التي اتخذتها مصر شملت إلى جانب إجراءات أخرى، " خفض الضرائب على الصناعات وتأجيل الضرائب على الأراضي الزراعية، كما قامت مصر بتوسيع شبكتها لبرنامج الأمان الاجتماعي".

إلا أننا لا يمكن أن نغفل بعض **السلبيات** التي ظهرت في تلك الأزمة وكان أبرزها تسريح الكثير من العاملين ببعض القطاعات التي تأثرت بالأزمة مما كان له تبعات اجتماعية سلبية كثيرة مثل "**العنف الأسرى**" وهو ما يدفعنا إلى دراسة بعض السياسات المتبعة في بعض الدول المتقدمة في كيفية التعامل مع هذه المشكلة والتي كان من أبرزها " **بدل أو تأمين البطالة**"، وهنا يجب أن نشير إلى ما قامت به الحكومة المصرية من تضمين تلك الميزة عند إعداد قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد.

يعتبر بدل البطالة أو تأمين البطالة من أبرز المزايا المتوافرة في قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد الصادر بالقانون 148 لسنة 2019 والذى أقره مجلس النواب في يوليو 2019 ، لذلك نستعرض أهم المعلومات والحقائق حول بدل البطال:

طبقًا للقانون يتم احتساب تأمين البطالة، والذى تقدمه الدولة لدعم العاطلين عن العمل حتى يحصلوا على وظيفة، كالآتي[1]: 75% من أجر الاشتراك التأميني للأربعة أسابيع الأولى، و65% من أجر الاشتراك التأمينى للأربعة أسابيع الثانية، و55% من أجر الاشتراك التأمينى للأربعة أسابيع الثالثة، و45% لباقى الأسابيع، وتكون مدة الصرف 12 أسبوعًا (3 أشهر) إذا كانت مدة الاشتراك التأمينى أقل من 36 شهرًا،

[1]قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019

بينما تكون 28 أسبوعًا (7 أشهر) إذا كانت مدة الاشتراك تجاوز 36 شهرًا، كما يتم وضع أكثر من 2% من الأجر الشامل للعامل في حساب شخصي يتضمن عوائد الاستثمار، لصرفه له كمكافأة نهاية الخدمة.

لقد اظهرت الأزمة مدى الحاجة الشديدة لسرعة تفعيل القانون و خاصة تلك الميزة و على الحكومة سرعة إصدار اللائحة التنفيذية و توضيح كافة الإجراءات وتيسيرها من أجل استفادة عدد ليس بالقليل من تلك الميزة.

4. الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني (تجربة ووهان الصينية)

يعد مصطلح الشراكة من المصطلحات الشائعة التي يتم استخدامها في سياقات مختلفة ، قد يكون من أبرزها الحديث عن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، باعتبارها أضلاع ثلاثة للحوكمة، أو دوائر ثلاث تتقاطع فيما بينها لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

في هذا السياق تعمل الحكومة على إيجاد بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق التنمية من خلال وضع السياسات العامة على الصعيد الكلى تضمن التنافسية ومنع الاحتكار واللامركزية والحماية الاجتماعية خاصة للفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل. وتطوير الجهاز الإداري للدولة من خلال التأكيد على مبدأ الكفاءة وحياد الخدمة المدنية وتحقيق مهام التنمية ودعم الشفافية والمسألة وحكم القانون وتعزيز المساواة والحفاظ على البيئة من خلال سياسات واضحة. وإذا كان القطاع الخاص منوط به إقامة المشروعات وإيجاد فرص العمل والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي. فإن القطاع الثالث هو منظمات المجتمع المدني الذى يناط به تعبئة جهود الأفراد وبلورة مطالبهم والتعبير عنها والمشاركة بفاعلية في جهود التنمية.[1] ومن هنا فإن مصطلح الشراكة يسعى إلى تحديد مناطق عمل كل طرف من أطراف الشراكة، ويستند إلى عدد من القيم الأساسية أهمها التعاون والثقة المتبادلة، والعمل المشترك بغية تحقيق أهداف مشتركة.[2]

[1]UNDP, Reconceptualizing Governance, Discussion paper 2, New York, UNDP, January 1997, pp21-44
[2]McQuaid, R. W, The Theory of Partnership: Why have partnerships? In: Obsorne, Public – Private Partnership: theory and practice in international Perspective, London Routledge, 2000, p.10

1.4 الشراكة في مواجهة الأوبئة:

هناك عدد من القضايا الأساسية عند بحث الشراكة في مواجهة الأوبئة بين ما هو حكومي وما هو غير حكومي، نوردها على النحو التالي:

القضية الأولى: تتعلق بالتخطيط العمراني، وإلى أي حد تستطيع المجتمعات في ظل المخططات العمرانية القائمة مواجهة الأوبئة، فمثلا هناك مساكن يعيش فيها مواطنون قد تمكنهم من مواجهة الأمراض، وأخرى عشوائية غير مجهزة تفتقر إلى الاحتياجات الأساسية مما يجعل سكانها أكثر عرضة للفيروس وغير قادرين على الدفاع عن أنفسهم بل وأكثر من ذلك يشكلون بؤرا لنقل الفيروس إلى مناطق سكنية أخرى. فإذا كان من متطلبات مواجهة الفيروس العزل الاجتماعي للمصاب فكيف يتسنى ذلك في منازل محدودة المساحة يعيش أغلب أفرادها في غرفة أو غرفتين على الأكثر وتتلاصق المباني على نحو لا يسمح لممارسة **التباعد الاجتماعي Social Distancing** أو حتى إيجاد المستلزمات الصحية التي تعينهم على ممارسة النظافة والوقاية من انتشار الفيروس.[1]

من هنا يجب النظر إلى بنية المجتمعات من حيث الوضع الاقتصادي والاختلافات الاجتماعية وتحديد الشرائح السكانية الأكثر تأثراً، ومستوى الوعى الثقافي للناس والخبرة التاريخية في التعامل مع الأمراض سريعة الانتشار، والسبب في ذلك أن الناس لا يتأثرون بالأوبئة على نحو متساو، لكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي له تأثير لا يمكن إنكاره هو مستوى الفقر والغنى له اعتبار أساسي، وبالتالي فإن من يقوم بتصميم أساليب مواجهة المرض سواء بإغلاق مدن أو عزل مناطق بأكملها ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مستوى التأثر الاجتماعي والاقتصادي لقطاعات من السكان التي لا تحتمل ذلك، وقد تتأثر بإجراءات احترازية غير معتادة بالنسبة لهم. هناك تباين بالتأكيد بين الريف والحضر في مستوى البنية الاجتماعية والوضع الاقتصادي والقدرة على مواجهة الأوبئة. ومن هنا فإن تصميم إجراءات المواجهة يتعين أن يأخذ في اعتباره ظروف المجتمعات، وتقليل وطأة ذلك على الشرائح السكانية الضعيفة أو المهمشة أو التي تزداد معاناتها مقارنة بغيرها في إيجاد الغذاء والعمل أو في تدبير المعيشة اليومية.

[1]Wilkinson, Annie, The impact of COVID-19 in informal settlement- are we paying enough attention www.ids.ac.uk

القضية الثانية: تتعلق بالمعلومات، سواء ما يتوافر للحكومة عن مواطنيها وخصائصهم الاجتماعية والإمكانيات المتاحة لهم، خاصة الشرائح التي تسكن العشوائيات، أو التي تعمل في القطاع غير الرسمي Informal Sector. ويعزى غياب أو ضعف المعلومات إلى أن البيانات لا يجرى جمعها في المعتاد أو أن هناك نوعية من البيانات تتعلق بالخصائص الاجتماعية للسكان في المناطق المهمشة لا يجرى جمعها أو الاهتمام بها.

وقد أشار عدد من خبراء التنمية إلى أن واحدة من الدروس المهمة في مواجهة خطر الايبولا في غرب أفريقيا تمثل في مواجهة المرض على المستوى المحلى من خلال خبرة حية مع المجتمع المحلى بما له من خبرة في التصدي للمرض. يكشف ذلك أهمية المعلومات لاسيما النابعة من خبرة السكان المحليين. أن الاوبئة يمكن هزيمتها من خلال شبكات محلية من الدعم المحلى والابتكار على أرض الواقع وتقديم المساعدة إبان اندلاع الأزمات، فالمعرفة والوقاية تأتى من خلال العلم ولكنها ينبغي أن تطبق على أرض الواقع من خلال الناس أنفسهم.[1]

القضية الثالثة: القيم والمعايير التي تحكم مواجهة الأزمات في مناطق معينة، أو ما يطلق عليه **أصحاب المصلحة Stakeholder Analysis** الذى يقوم في المقام الأول على تحديد معايير القوة والضعف في المجتمعات المحلية وكيفية تقديم التدخلات التنموية أو المساعدة في مواجهة المخاطر.[2] وتشهد المجتمعات المعاصرة سواء كانت حضرية أو ريفية مجالات من التنوع في داخلها مما يستدعى تعاونا بين الأفراد ذوى الخلفيات الثقافية والاجتماعية المتنوعة حيث لم تعد هناك مجموعات ضيقة تستطيع أن تستأثر وحدها بإدارة الشأن العام.[3]

في القضايا الثلاثة سالفة الذكر يظهر دور منظمات المجتمع المدني مهما ومؤثرا في التلاقي مع الدور الحكومي لمواجهة المخاطر والتصدي للأوبئة، وهو دور متعدد ومتشابك يشمل جمع معلومات، وتعبئة جهود المجتمعات المحلية وتحقيق أقصى فائدة من التدخلات التنموية، واقتراح وتقييم سياسات عامة، وقياس الأثر

[1]Scoones, Ian, Science, uncertainty and the COVID-19 response www.ids.ac.uk
[2] بناء القاعدة الشعبية للمنظمات غير الحكومية –مركز المنظمات غير الحكومية- القاهرة – ابريل 2004
[3]Edwards, Michael, Civil Society, 2nd edition, Cambridge, Polity Press, 2009, pp 48-62.

على القطاعات السكانية المستهدفة على نحو يساعد في تعديل أو تطوير هذه السياسات متى تطلب الأمر ذلك.

في **الهند** على سبيل المثال تم تطوير نموذج لمعرفة معدل انتشار عدوى الانفلونزا بين سكان المناطق العشوائية، من خلال التعرف على خصائصهم، وكثافة السكان ومعدل التواصل بينهم، وهو ما ساعد في تحديد معدل انتشار هذا المرض، وغيره من الأمراض المعدية، وقد ساعدت منظمات المجتمع المدني في جمع البيانات المطلوبة والتواصل مع السكان.[1]

لقد اتضح جلياً أن الحكومات – مهما توافر لديها من أدوات وموارد وقدرات مدنية وأمنية تسمح لها بالتغلغل في ثنايا المجتمع – قد لا تستطيع مواجهة أزمة كبرى سواء على مستوى منفرد أو بالتعاون مع منظمات تابعة لها، وهى دائما بحاجة إلى دعم المجتمع المدني وهو ما يشير إلى أهمية التفكير في الفائدة المتبادلة التي تتوافر لأطراف الشراكة من خلال العمل المشترك.[2]

2.4 تجربة ووهان الصينية:

وقد تمخضت تجربة "**ووهان**" في الصين في مواجهة الفيروس عن عدد من الدروس المستفادة، أهمها الشراكة بين الحكومة و منظمات المجتمع المدني ليس فقط في الأغراض الخيرية من جمع التبرعات المادية والمالية و توزيعها، لكن أيضا في السياسات الاجتماعية لأن ما حدث في "ووهان" ومناطق أخرى من العالم يكشف أهمية العدالة الاجتماعية، حيث أن الجماعات الأقل دخلا هي الأكثر عرضة على تحمل تبعات أي إجراءات إغلاق للمدن مثل العمالة غير المنتظمة أو التي تقوم بأنشطة اقتصادية تتأثر بشدة بسبب الإغلاق. فالأسر من محدودي الدخل لا تملك سوى سكنا محدودا لا تستطيع من خلاله ممارسة العزل حال تعرض أي من أفرادها للإصابة، وليس في إمكانها توفير المستلزمات الطبية البسيطة من أجل الوقاية مثل المطهرات والكمامات وغيرها. فقد كشفت هذه الأزمة أهمية قضايا التخطيط العمراني، والسياسات الصحية، والتشغيل والدخول، وغيرها التي يصعب على الحكومة مهما توافر لديها من إمكانيات أن تعمل على تحقيقها بشكل

[1] Scoones, COVID-19 , response, p 4
[2] Snape , Holly, China Alters Civil Society Rules, Allowing More groups to Respond to Coronavirus www.chinafile.com

منعزل عن منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تقدم المعلومات، وتعبئ الجهود وتتواصل مع الأفراد، وتنفذ مبادرات تنموية وتنقل تقييم الأفراد وتشكل أداة مهمة في بناء سياسات عامة سليمة.

5. مستقبل شبكات الأمان الاجتماعي بعد الأزمة (الحالة المصرية)

بمجرد انحسار الأزمة، يجب ألا تضيع الحكومات الوقت وأن تسرع في تعزيز أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي القائمة لتجعلها أكثر استجابة للصدمات في المستقبل. وهذا يعني تحسين أنظمة التوصيل حتى تصل برامج الحماية الاجتماعية إلى المحتاجين بمزيد من السرعة والكفاءة والشفافية، مع إمكانية توسيعها في أوقات الأزمة. كما يجب التركيز على بناء القدرة على الصمود من خلال برامج الشمول الاقتصادي.

أما في **مصر** فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة حاليا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتي تشمل تنفيذ برنامج الاسكان الاجتماعي بكافة محافظات الجمهورية، تطوير منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات، تنفيذ برنامجي التحويلات النقدية "تكافل" و"كرامة"، مد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل صغار المزارعين، تطوير منظومة الدعم لتصبح أكثر كفاءة. بالإضافة إلى برامج رفع درجة إتاحة وتطوير كفاءة الخدمات العامة خاصة تلك التي تمس حياة المواطنين اليومية، من صحة وتعليم وإسكان ومرافق وغيرها. إلا أن الازمة أثبتت أننا في حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تعظيم الأثر الإيجابي لشبكات الأمان الاجتماعي ويمكن إجمال هذه الجهود فيما يلى:

- **إنشاء بنية معلوماتية شاملة**

أن يكون هناك نظام معلوماتي يرصد الفقراء والجماعات الهشة بنظام دوري مستمر وشامل لكافة المؤشرات الدالة على الفقر والحرمان واحتياجات الأسر على مستوى كافة مناطق الدولة، بمعنى إنشاء السجل الاجتماعي حيث يتم استخدامه كنقطة دخول/ تسجيل للمتقدمين لمختلف البرامج الاجتماعية وذلك لجمع وتدقيق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم، فضلا عن أوضاعهم المعيشية أيضاً. وبجانب فحص الأوضاع المعيشية للنظر في استحقاقهم للمنافع والخدمات، يعد السجل الاجتماعي أداة إدارية قوية تسمح بالرصد، واستخراج البيانات، فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وإدارة البرامج الاجتماعية. ويمكن استخدام السجل الاجتماعي لبرنامج واحد أو عدة برامج أو 'حزم متكاملة' من المنافع والخدمات. وسيسمح تطوير السجل الاجتماعي، والذي سيكون أيضا بمثابة الأساس لتنقيح

أساليب الاستهداف الخاصة بالبرامج الاجتماعية، للحكومة بتوفير دعم أكثر فعالية للسكان الفقراء والضعفاء ، وتقليل أخطاء التنفيذ.

سيكون السجل الاجتماعي أساساً مهما لتحسين الحوكمة وفعالية تقديم الخدمات لشبكات الأمان الاجتماعي. وتشير الخبرة الدولية إلى أن السجل الاجتماعي، إذا تم تنفيذه جيداً، هو بمثابة لبنة أساسية لوضع نظام أكثر فعالية وإنصافاً وتكاملاً لتقديم البرامج الاجتماعية. كما سيسهل السجل الاجتماعي القيام بمزيد من الاصلاحات في الإعانات والمساعدة في تحسين استهداف وتغطية البرامج، ويسهم في جعل توزيع التحويلات الاجتماعية أكثر شفافيةً وإنصافاً. بالإضافة إلى المساعدة في التحقق من الهوية واعتمادها للمستفيدين من البرامج الاجتماعية، مع تحسين الحوكمة والحد من التسريب والكسب والاحتيال.

- **تعظيم الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني**

نود أن نشير هنا الى تعديلات قانون 70 لعام 2017 للجمعيات الأهلية حيث تم استحداث مادة جديدة تتعلق بإنشاء «الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي والوحدات الفرعية التابعة لها» ونصها «تنشأ في وزارة التضامن وحدة ذات طبيعة خاصة تسمى (الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي والوحدات الفرعية التابعة لها) تحل محل الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات تتبع الوزير المختص وتختص بالإشراف والرقابة على الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية، كما تختص برسم ومتابعة إجراءات تطبيق هذا القانون وإعداد الدراسات الخاصة للجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية، كما تقوم الوحدة بإنشاء سجل إلكتروني لكل مستندات الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية، وتقدم خبرتها في مجال إعداد الدراسات الفنية والمالية والقانونية واقتراح النظم التشريعية واللائحية[1]. تعمل هذه الوحدة على تجميع وتوحيد جهود منظمات المجتمع المدني من أجل التكامل ومنع الازدواجية في تنفيذ كافة سياسات وبرامج ومبادرات الوزارة من أجل تعظيم الأثر الإيجابي لتلك الجهود.

[1]مقترح تعديلات قانون 70 لعام 2017 للجمعيات الاهلية

- **مزيد من التفعيل لدور المسؤولية المجتمعية لمؤسسات المال والأعمال**

قامت العديد من مؤسسات المال والأعمال في مصر بالتبرع للتعامل مع جائحة كورونا وهذا توجه محمود، إلا أن التجربة أثبتت أننا في حاجة إلى مزيد من التحفيز لمؤسسات المال والأعمال للمشاركة في دعم جهود الدولة بالإضافة إلى الحاجة إلى مزيد من التنسيق لتعظيم الأثر الإيجابي لتلك المساهمات. ونشير هنا إلى قانون رقم 72 لسنة 2017 للاستثمار والذي ينص على ما يلى:

يجوز للمستثمر تحقيقا لأهداف التنمية الشاملة والمستدامة تخصيص نسبة من أرباحه السنوية لاستخدامها في إنشاء نظام للتنمية المجتمعية، خارج مشروعه الاستثماري، من خلال مشاركته في كل المجالات الآتية أو بعضها:

1. اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها.
2. تقديم خدمات أو برامج في مجالات الرعاية الصحية أو الاجتماعية أو الثقافية أو في إحدى مجالات التنمية الأخرى .
3. دعم التعليم الفني أو تمويل البحوث والدراسات وحملات التوعية التي تستهدف تطوير الإنتاج وتحسينه بالاتفاق مع إحدى الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي.
4. التدريب والبحث العلمي.

ويعد ما ينفقه المستثمر من مبالغ في إحدى المجالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة بما لا يجاوز نسبة (10 %) من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم وفقا لنص المادة (23).

كما يحتاج الأمر إلى مزيد من التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي من أجل توحيد وتكامل الجهود لتعظيم الأثر الإيجابي لتلك المساهمات.

- **التعجيل بتفعيل نظام التأمين الصحي الشامل بحيث يتم قبل 2030**

تأتى أهمية قانون التأمين الصحي الشامل من أنه وسيلة لرفع المظالم وتحقيق العدالة الصحية في المجتمع حيث يهدف القانون الى إتاحة وتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين على حد سواء دون تمييز وبجودة عالية وبغض النظر عن قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج ووفق أسلوب تمويلي

تضامني فعال وقوى. وكانت وزارة الصحة قد أعلنت عن الخطة الزمنية لتطبيق قانون التأمين الصحي الجديد، حيث يحتوي البرنامج الزمنى على 6 مراحل كل مرحلة تشمل مجموعة من المحافظات على أن نصل إلى التغطية الكاملة لكافة الجمهورية في عام 2030.

أعتقد أن الحكومة المصرية في حاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه كافة الموارد والجهود من أجل الإسراع بالبرنامج الزمنى لتغطية كافة الجمهورية في اقرب وقت.

6. النتائج:

جاءت جائحة كورونا لكى تسلط الضوء على العديد من الأفكار والتوجهات والسياسات التي كانت سائدة وطرح الأسئلة عن مدى جدوى تلك التوجهات والسياسات، ويمكن أن نجمل **أهم النتائج:**

1. على المستوى الاقتصادي وضح مدى هشاشة الاقتصاد العالمي نظرا لزيادة الوزن النسبي لقطاع الخدمات وتأثر هذا القطاع بسهولة بانتشار الأوبئة.
2. فكرة عولمة الإنتاج والتي تخضع الآن إلى مزيد من الدراسة وتوجه العديد من الدول إلى فكرة تحقيق الاكتفاء الذاتي مما سيكون له عظيم الأثر على الاقتصاد العالمي ومعدلات التجارة الدولية.
3. على المستوى الاجتماعي فإن آثار الجائحة كان هائلا على الفئات المهمشة والفقيرة وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق في مختلف دول العالم الأمر الذي عظم دور شبكات الأمان الاجتماعي ودورها في التعامل مع هذه الآثار السلبية الأمر الذي دفع العديد من دول العالم إلى دراسة وضع تلك الشبكات ومدى كفاءتها وكيفية تطوير أدواتها وآلياتها من أجل تعظيم أثرها الإيجابي.
4. جاءت الجائحة لكي تعيد إلى المشهد قضية مدى تدخل الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية وخاصة الخدمات، حيث ظهر بالأنظمة الرأسمالية مدى الأثر السلبي لعدم تدخل الدولة وخاصة في مجال الخدمات مثل النظام الصحي حيث وضح مدى هشاشة الأنظمة الصحية وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمة.
5. أظهرت الأزمة مدى الحاجة أن تلعب الدولة دور أكبر في تحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة في مجال الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة.

6. جاءت جائحة كورونا لكي تؤكد على أن الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لم تعد ترفا أو اختيارا بل ضرورة للعمل المشترك على أرض الواقع.

التوصيات:

1. التعجيل بتفعيل نظام التأمين الصحي الشامل بحيث يتم قبل 2030.
2. إنشاء بنية معلوماتية شاملة:

أن يكون هناك نظام معلوماتي يرصد الفقراء والجماعات الهشة بنظام دوري مستمر وشامل لكافة المؤشرات الدالة على الفقر والحرمان واحتياجات الأسر على مستوى كافة مناطق الدولة.

3. التعجيل بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد وخاصة فيما يتعلق " **بدل أو تأمين البطالة**" وهو ما يعتبر من أهم المميزات بالقانون الجديد، تلك الميزة التي يمكن أن يكون لها عظيم الأثر في التعامل مع الأزمة الحالية. إلا أنه في هذا السياق نود أن نشير إلى أنه يتم احتساب بدل البطالة على أساس الأجر التأمينى وهو عادةً ما يكون جزءاً من الأجر الشامل وبالتالي يكون التعويض ضعيفا وغير مؤثر بالقدر الكافي، لذا نوصى أن تأخذ الحكومة في المستقبل بالأجر الشامل وليس بالأجر التأمينى فقط.
4. انطلاقاً من حق المعرفة فإنه يجب على وسائل الإعلام أن تعمل على نشر البيانات والمعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة وذلك من أجل نقض كافة الإشاعات التي عادةً ما تنشط في مثل تلك الظروف.

المراجع

باللغة العربية:

- بناء القاعدة الشعبية للمنظمات غير الحكومية– مركز المنظمات غير الحكومية- القاهرة – أبريل 2004.
- البنك المركزي المصري ww.cbe.org.eg
- شبكات الأمان الاجتماعي للدكتور عبد الله الترهونى – نوفمبر 2019
- قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم 148 لعام 2019
- مجلس الوزراء المصري، https://cabinet.gov.eg/
- مقترح تعديلات قانون 70 لعام 2017 للجمعيات الأهلية
- وزارة المالية المصرية، http://www.mof.gov.eg/

باللغة الإنجليزية:

- Edwards, Michael, Civil Society, 2nd edition, Cambridge, Polity Press, 2009, pp 48-62.
- https://annabaa.org/arabic/economicreports/22559
- https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditcinf2020d1.pdf
- McQuaid, R. W, The Theory of Partnership: Why have partnerships? In: Obsorne, Public – Private Partnership: theory and practice in international Perspective, London Routledge, 2000, p.10
- Scoones, COVID-19, response, p 4
- Scoones, Ian, Science, uncertainty and the COVID-19 response www.ids.ac.uk
- Sherisse Pham, report on CNN; http://cnn.it/2QmPGDm
- Snape , Holly, China Alters Civil Society Rules, Allowing More groups to Respond to Coronavirus www.chinafile.com
- Tom Orlik , report on Bloomberg website ; http://bloom.bg/33o8cQS
- UNDP, Reconceptualizing Governance, Discussion paper 2, New York, UNDP, January 1997, pp21-44
- Wilkinson, Annie, The impact of COVID-19 in informal settlement- are we paying enough attention www.ids.ac.uk
- www.worldbank.org